

المحور الأول: الحالة السياسية والاجتماعية للجزائريين غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أولاً: بواكير الحركة الفكرية والنضال السياسي.

■ الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830:

← أسباب الإحتلال:

ارتبط الاحتلال الفرنسي للجزائر ارتباطاً وثيقاً بحركة التوسع الاستعماري الأوروبي، الرامية إلى فرض سيطرة مطلقة على الأسواق العالمية، بما يضمن تأمين المواد الخام وتصريف فائض الانتاج الصناعي، كما جسد هذا الاحتلال أداة النظام الملكي في فرنسا لتجاوز أزماته الداخلية ومواجهة المعارضة، عبر توجيه اهتمام الرأي العام نحو الخارج وما يمكن تحقيقه من انتصارات تعزز مكانته.

اتسمت العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال العهد العثماني باستقرار نسبي، ومنذ مطلع القرن السادس عشر، كانت فرنسا من أوائل الدول التي حصلت على امتيازات تجارية على السواحل الجزائرية، وإن كانت هذه الامتيازات قد شكلت الإطار العام للعلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أنها ساهمت أيضاً في احتلال فرنسا للجزائر في 1830. علاوة على ذلك، يمكن الحديث عن أسباب أخرى على النحو التالي:

- اهتمام فرنسا المبكر بالجزائر، وسعيها للسيطرة على السواحل الجزائري والاستفادة من امتيازاتها.
- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي عموماً، والجزائر خصوصاً، مما جعلها محط أنظار وأطماع القوى الاستعمارية، لا سيما مع تراجع قوة الإمبراطورية العثمانية وتقلص رقعتها.
- موقف الجزائر وأسطولها البحري في الدفاع عن المسلمين، خاصة المضطهدين بإسبانيا، وكذلك دعم الخلافة العثمانية عندما تحالفت القوى الأوروبية ضدها، وقد استغلت فرنسا دفاع الأسطول الجزائري عن تركيا وبعده عن شواطئ وسواحل الجزائر، في تنفيذ مخططاتها وخلق ذريعة للتدخل العسكري.
- اشتداد التنافس الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا لتوسيع نفوذهما وتمديد سيطرتهم وتجارتهما على المستعمرات، وذلك عن طريق احتلال أراض جديدة والاستيلاء على ثرواتها، بما يضمن لهما تحسين أوضاعهما الاقتصادية على حساب الشعوب المستعمرة.

- بعدما أقرضت الجزائر فرنسا عام 1797 ديونا بدون فوائد، وتراكم هذه الديون بسبب تزويد الجزائر لها بكميات من القمح والشعير لمساعدتها على مواجهة المجاعة، تأخرت فرنسا في البداية عن سداد هذه الديون، ثم رفضت سدادها، وألقت المسؤولية على التاجرين اليهوديين جوزيف بكري Joseph Bacri ونفتالي بوشناق Naftali Bouchnac.
- ساهم تدهور الأوضاع الداخلية في فرنسا، في محاولة الملك شارل العاشر صرف انتباه الرأي العام بالتخطيط لاحتلال الجزائر الغنية لفائدة فرنسا واستغلال ذلك في تطوير اقتصادها، وأيضا خدمة المسيحية في مواجهة القوة البحرية الإسلامية المتبقية في البحر الأبيض المتوسط.
- لم تكن فرنسا ترغب في أن تسبقها أي قوة أوروبية في إنهاء نفوذ البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط، خاصة وأن الدول الأوروبية كانت تجريّ مشاورات فيما بينها، وصلت في بعض الأحيان إلى عقد اتفاقيات للحد من قرصنة البحرية الجزائرية، وعلى إثر اجتماع هذه الدول في مؤتمر فيينا، استغلت بريطانيا هذا الوضع لتحريض القوى الأوروبية ضد الجزائر، كما وظفت فرنسا في تصريحاتها ذريعة الدين لتصفية حساباتها مع الجزائر واحتلالها من خلال تحطيم البحرية الجزائرية.

لقد تزامنت الحملة الفرنسية مع حالة من عدم الاستقرار في الوضع الأمني الداخلي، بفعل تمرد بعض القبائل الداخلية على حكم الداى في الجزائر. ناهيك عن، الأوضاع الاقتصادية المزرية التي تفاقمت جراء الحصار البحري الفرنسي الذي دام ثلاث سنوات من (1827-1830)، خاصة بعدما فقدت الجزائر أسطولها البحري إثر معركة نافارين وتوقف الدعم العثماني، مما أضعف قدرة الدولة الجزائرية على مواجهة الاحتلال.

وعليه، كانت كل الظروف مهيأة أمام فرنسا لكي تحتل الجزائر، ولم يكن ينقصها سوى الذريعة المناسبة للغزو، التي وجدتتها في المنازعات المالية بينهما المنتهية بحادثة المروحة التي سمحت بتحقيق الحلم الاستعماري الفرنسي.

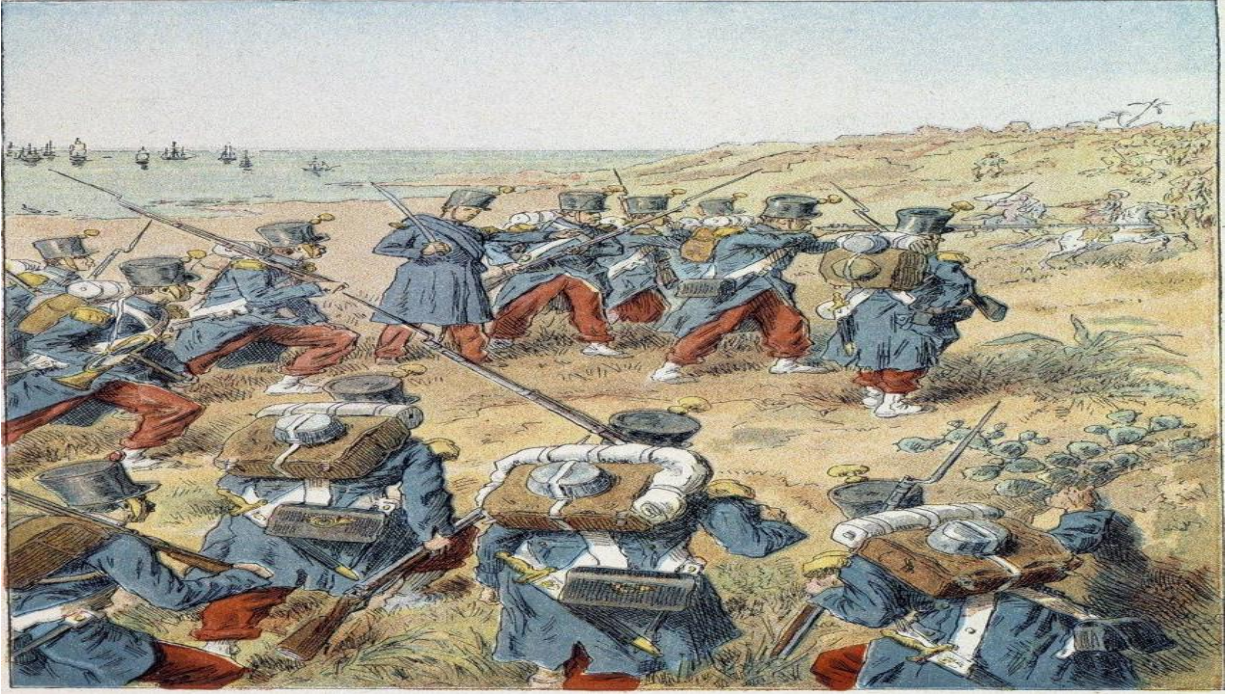
← نزول الفرنسيين بسيدي فرج واستسلام الحكومة الجزائرية:

نزلت القوات الفرنسية في 14 جوان 1830 في منطقة سيدي فرج غرب العاصمة، الجزائر وبعد قتال محتدم وخسائر فادحة من الطرفين، استسلمت الحكومة الجزائرية في 5 جويلية من نفس السنة في ظل غياب خطة عسكرية دفاعية، واتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع الحملة الفرنسية من النزول إلى البر. وبذلك، وقّع كل من الداى رئيس الدولة الجزائرية

والكونت دي بورمون bourmont القائد الأعلى للجيش الفرنسي معاهدة عرفت باتفاق الجزائر أو اتفاق الهدنة.

كانت فرحة الغزاة الصليبيين واليهود عشية احتلال الجزائر عارمة، في الوقت الذي تهافت الجيش الفرنسي لنهب واختلاس ثروات البلاد وأموال خزينتها، إضافة إلى زرع الرعب والموت والدمار والتفنن في أعمال التخريب، ليتكشف بذلك الغرض الحقيقي من الحملة الفرنسية، ويتضح بأنها لم تكن لتأديب الداي ونشر الحضارة الإنسانية، بل للانتقام من هذا الشعب المسلم وطمسه في وحل الجهل والفقر والدمار.

اقتناع بورمون bourmont بأن سقوط الجزائر وانتهاء المقاومة الرسمية سيفضي إلى احتلال كل التراب الجزائري دون مقاومة تذكر، دفعه للخروج في حملة عسكرية في



1830/07/23 لتوسيع رقعة الاحتلال بالداخل، غير أنه اصطدم باندلاع مقاومة شعبية تجسدت في هجوم القبائل الجزائرية، التي أجبرته على الانسحاب، وانتهت محاولة احتلال عنابة في 1830/08/02 بالانسحاب والفرار نتيجة مقاومة سكانها، على غرار محاولة احتلال مدينة وهران والمرسى الكبير في 1830/08/13، التي ترتب عنها هزيمة الحملة الفرنسية وتراجعها إلى العاصمة، وقطع رأس ابن بورمون في وهران.

استمرت الحرب مشتتة بين القوات الفرنسية والشعب الجزائري في عدد من المقاطعات، وارتكزت السياسة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر سنة 1830، على قمع أي نوع من أنواع المقاومة ومحو التاريخ الوطني ومعالم الهوية الجزائرية، لبسط نفوذها وتحويل

الجزائر، خاصة مدينة الجزائر إلى مدينة فرنسية وفي خضم تحقيق مشروعها الاستيطاني، تبنت وطبقت العديد من السياسيات والقوانين والإجراءات التعسفية.

وعليه، تعتبر الفترة الممتدة من 1830 إلى 1834، مرحلة انتقالية اتسمت بالاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في أعقاب سقوط الإمبراطورية العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي، واعتبرها البعض الفترة فترة الفوضى نظرا لتداخل العوامل الداخلية والخارجية المشكلة للمرحلة الأولى من الاحتلال.

رغم إعلان نية التوسع منذ البداية، إلا أنه لم تكن هناك سياسة ثابتة، وكانت فرنسا مترددة في كيفية إدارة الجزائر بعد احتلالها خاصة وأنها لم تحدد رؤية واضحة لمستقبلها، إذ كانت تنظر إلى الإقليم كعبء ثقل. وظل التردد سائدا في السياسة الفرنسية حتى عام 1834، حين أنشئت الإدارة العامة للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا. ومع ذلك، ظل الوجود الفرنسي محصورا في المناطق المحيطة ببعض المدن الساحلية مثل الجزائر العاصمة ووهران وبجاية وعنابة.

المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي:

خلال المرحلة الانتقالية التي تلت انهيار الحكم العثماني، شهدت الجزائر حالة من الفوضى بسبب صراع القبائل فيما بينها، وسعي سلطان المغرب إلى بسط نفوذه على الغرب الجزائري، إلى جانب محاولة بعض الأعيان في العاصمة إلى إرساء نظام حكم مستقل، وقد حال هذا التششت الداخلي وللتشرذم في المواقف والمصالح دون ظهور حركة مقاومة وطنية واسعة النطاق وموحدة في بداية الاحتلال الفرنسي.

أما من الجانب الفرنسي، فقد اتسمت السياسة الاستعمارية بالارتجال والافتقار إلى التخطيط الواضح، وكل قائد عسكري كان يتصرف وفقا لرؤيته الخاصة. فالجنرال كلوزيل Clauzel كان متسلطا حاول فرض السيطرة بالاعتماد على الزعماء المحليين، وسعى إلى تنصيب حكام مدعومين من فرنسا في بعض المناطق، كما حرص على وضع الأسس الأولى للاستيطان واغتصاب الأراضي وتسليمها للمعمرين، إلا أنه فشل وتمت إقالته. بعده، تبنى الجنرال بيرتيزين Berthezène نهجا قائما على الترقب والانتظار، كما أراد تطبيق نظام الحماية في وهران لكنه تعرض لانتقادات شديدة من المستوطنين الراغبين في إبعاد السكان المحليين، وقد تم عزله بسبب فشله في السيطرة والتوغل في البلاد وزيادة نمو المقاومة ضد المحتل. أما نظام الجنرال سافاري Savary فقد اتسم بالعنف والقمع (إبادة قبيلة بأكملها) مما زاد الوضع تعقيدا، ورغم محاولة خلفائه إصلاح الوضع إلى أن الأمر لم يجدي نفعا. ولعب الجنرال دي ميشيل Desmichels دورا قياديا، متبعا سياسة مختلفة قائمة على التحالفات مع

القوى المحلية، وفي ظل هذه الفوضى، كان الجزائريون يبحثون عن قيادة موحدة، إلى أن برزت سنة 1834، سلطتين إحداهما في:

⇐ الشرق: بقيادة الحاج أحمد باي.

⇐ الغرب: بقيادة الأمير عبد القادر.

وعليه، اتسمت الفترة من عام 1830 إلى عام 1834 بالاضطرابات وعدم الاستقرار، واتسمت بتقلب سياسات الحكومة الفرنسية والفوضى الداخلية في الجزائر. ومع ذلك، مهدت هذه الفترة الطريق لظهور شخصيات وطنية بارزة، ساهمت في وضع أسس المقاومة المنظمة ضد الاحتلال الفرنسي.

❖ مقومة أحمد باي:

لم تكن المقاومة في شرق الجزائر (قسنطينة)، بقيادة الحاج أحمد بن شريفة ذو الأصول التركية والجزائرية، أقل من تلك في غرب البلاد. في عام 1830، وخلال زيارة إلى الجزائر العاصمة لأداء واجبات الباي التقليدية، بما في ذلك دفع الضرائب، استقبله الداوي حسين، الذي نصحه بالاستعداد لمواجهة الفرنسيين وأوصى بتحسين مدينة عنابة. وبوجوده في العاصمة وقت الهجوم الفرنسي، شارك أحمد باي في تقديم الاقتراحات لمواجهة الغزو الفرنسي. وبعد انهزام جيش الداوي في معركة اسطاولي، توجه أحمد باي إلى قسنطينة، وعندما بلغ أولاد زيتون وصلته رسالة من قائد الحملة الفرنسية الجنرال بورمون، يطالبه فيها بتوقيع معاهدة الاستسلام، وكان رده على ذلك ضرورة استشارة سكان قسنطينة ومقاطعاتها باعتبارهم أصحاب السلطة.

بعد انقلاب خصومه من الأتراك ضده، استعاد سلطته وقام بالتخلص من الأتراك معتمدا على تأييد الجيش العربي الذي بدأ يكونه، وأثناء استقراره في قسنطينة، اجتمع بأعضاء الديوان للتشاور بشأن اعتراف فرنسا به بايا مقابل استمراره في دفع الجزية إليها، فكان ردهم بالإجماع هو الرفض، لأن قسنطينة تابعة لباشا الجزائر وهي بدورها تمتثل لأوامر اسطنبول، لذا وجب مراسلة السلطان محمود الثاني والحصول على موافقته. وحينها علم أحمد باي أن القائد الفرنسي في الجزائر قد قام بعزله وتعين سي مصطفى شقيق باي تونس مكانه، لتصبح قسنطينة تابعة لتونس، مما دفع أحمد باي إلى تعيين بن عيسى أمين الخزينة ويضرب النقود باسمه.

بعد احتلال فرنسا ميناء عنابة، توجه الجنرال كلوزيل بقوات عسكرية للإطاحة بالحاج أحمد باي والاستيلاء على مدينة قسنطينة، فقام هذا الأخير باستدراجهم إلى أسوار المدينة ومباغتتهم من الخلف ومن داخل المدينة، محققا النصر في أولى معاركه عام 1836 م

مدعوما بالظروف المناخية، حيث تزامنت الحملة مع موجة من الأمطار والثلوج. وفي السنة الموالية، قادت فرنسا حملة ثانية، بجيش قوامه 16000 جندي بقيادة الجنرال دامريمون Damremont، وقد حاول الحاج أحمد باي اعتماد نفس التكتيك السابق، غير أن الخطة الحربية فشلت لكثرة عدد الجنود الفرنسيين، ولاكتشافهم فجوة ساعدتهم على التسرب إلى المدينة واحتلال الثكنة الكبيرة الموجودة بها، ولأنه تمكن من اغتيال الجنرال دامريمون Damremont ورئيس أركان بيريقو Perregaux، فقد خلفه في منصب القائد العام للقوات الفرنسية الجنرال فالي الذي استولى على المدينة فيما بعد.

بعد احتلال مدينة قسنطينة، اجتمع أحمد باي بقيادة المقاومة بهدف وضع خطة لقطع جميع الاتصالات مع مركز القوات الفرنسية بمدينة عنابة، غير أن مساعده بوعزيز بن قانة اعترض على الخطة، واقترح توجه الجيش إلى الصحراء، أين يتواجد فرحات بن سعيد الذي اعترف به الأمير عبد القادر شيخا على القبائل وأصبحا يعملان معا، وأثناء توجهه إلى الصحراء راسله الفرنسيون يطالبونه بالاستسلام. ترتب عن ذهاب أحمد باي إلى الصحراء محاولة فرحات بن سعيد التحالف مع الفرنسيين مقابل الاعتراف به كشيخ للعرب وإمداده بجيش لمحاربة أحمد باي وبن قانة، لكن فرنسا رفضت ذلك وطلبت منه أن يقوم أولا بالهجوم على أحمد باي ويأتيهم برأسه، وفعلا دخل هذا الأخير في معركة ضد اعدائه انهزم فيها واضطر للفرار إلى واد سوف، وبسبب ما لحق به من تعب ومرض، وعجز عن توحيد الصفوف لمحاربة الفرنسيين، إلى جانب تمركز الجيش الفرنسي في كل المناطق، أحبر أحمد باي على التفاوض مع فرنسا والاستسلام في 5 جوان 1848، وقد مات بمدينة الجزائر سنة 1850.

❖ مقاومة الأمير عبد القادر:

استمرت الحرب بين القوات الفرنسية والشعب الجزائري في عدة مقاطعات، وفي الجنوب الشرقي من مدينة معسكر، خاض الأمير محي الدين ببسالة مستميتة عدة معارك ضدها محققا العديد من الانتصارات، وخلال ذلك برز دور ابنه الأمير عبد القادر الذي أثبت كفاءته العالية في الجهاد، وقد بويع بالإمارة بعدها ونصبه الجزائريين سلطانا عليهم. وعلى إثر ذلك، شرع الأمير عبد القادر في تنظيم الدولة الجزائرية الجديدة تكون معسكر عاصمة لها، تعتمد مبادئ التشاور (الشورى)، كما أنشأ مجلسا استشاريا مؤلفا من أحد عشر عضوا، برئاسة القاضي أحمد بن التهامي الخراجي، وقسم الأمير البلاد إلى ثماني مناطق إدارية، وعهد بقيادة كل منها إلى رجال أكفاء ومخلصين (تلمسان، معسكر، مليانة، التيطري مجانة، بسكرة، برج حمزة، المنطقة الغربية من الصحراء). بالإضافة إلى ذلك، بدأ الأمير في تشكيل جيش وطني وتأسيس مؤسسات ووضع قوانين تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية، وكان يرمي من خلال تنظيم المقاومة الجزائرية إلى إرساء الأمن ومعاينة الخونة، توحيد

القبائل حول مبدأ الجهاد في سبيل الله والوطن، إلى جانب مقاومة الفرنسيين ودفعهم إلى الاعتراف بالجزائر كدولة وبعبد القادر أميراً عليها، ومن خلال هذا التنظيم الإداري والعسكري، وضع الأمير عبد القادر أسس دولة جزائرية حديثة تجمع بين الشرعية الدينية والفعالية السياسية والعسكرية.

تمكن الأمير عبد القادر رجل الإجماع الوطني الذي كان يختزل في شخصه جهاد الشعب الجزائري، من إحراز عدة انتصارات على القوات الفرنسية، بفضل من الله وبفضل قدراته القتالية والتنظيمية، ناهيك عن قدرته على التعبئة الشعبية لتجديد الجهاد رغم الخسائر في مختلف المعارك التي لم يعتبرها يوماً نهاية للحرب، ولضمان الانتصار على الجيش الفرنسي ألزم الأمير جيشه بالنظام الأوربي المحكم واقتناء الأسلحة الحديثة إلى جانب بناء مصانع الذخيرة والمدفعية والمدافع ومعامل للسلاح، وسك النقود.

لم تتمكن فرنسا من القضاء على المقاومة الشعبية، فلجأت إلى طلب الصلح، وتم تزقيع اتفاقية وقف القتال المعروفة باتفاقية دي ميشال سنة 1833. استغل الأمير عبد القادر هذا الصلح لإعادة ترتيب أوضاع البلاد وجمع القوات الكافية لمواجهة القوات الفرنسية، عندما ستخرب فرنسا الاتفاقية التي وقعت بين الجانبين. وفعلها، خرقت فرنسا الاتفاقية ووجهت حملة عسكرية، غير أن المقاومة الشعبية الجزائرية حققت انتصارات في المعركة الأولى (غابة سيج) والثانية (المقطع) 1835م، مما دفع فرنسا إلى شن حملة أخرى ومهاجمة مواقع الأمير الذي اضطر إلى التراجع وتغيير معسكره. وبعد سلسلة الخسائر التي لحقت بفرنسا تم توقيع معاهدة التافنة 1837م، التي نصت على: احترام فرنسا للشريعة الإسلامية، حرية المسلمين الواقعين تحت الاحتلال بحرية ممارسة الشعائر الدينية، حرية التجارة بين الجانبين، امداد فرنسا ببعض القمح والشعير مقابل شراء الأمير من فرنسا ما يحتاجه من معدات حربية، تحديد الأراضي التي يحتلها كل طرف مع الاحترام المتبادل. وبالنسبة للحكومة الفرنسية، فقد أدركت أن من مصلحتها عقد هدنة مع الأمير عبد القادر لتحقيق عدة أهداف استراتيجية، خاصة ما تعلق بتخفيف الضغط الذي تمارسه المقاومة الجزائرية على المواقع الفرنسية، وتركيز جهودها على مواجهة مقاومة أحمد باي في الإقليم الشرقي، كذلك إعداد فرق متخصصة في حرب الجبال. وعليه، فإن وظفت معاهدة التافنة كإجراء مؤقت لإعادة التنظيم أكثر منها اعترافاً حقيقياً بسلطة الأمير عبد القادر.

في نهاية 1939، نقضت فرنسا المعاهدة، ونشبت الحرب من جديد بين القوى الوطنية الجزائرية والقوات الفرنسية الاستعمارية، ولكن جراء الأعمال الإرهابية التي اتبعتها فرنسا وانتهاج سياسة الإبادة والإفناء ضد الثوار، ضاقت دائرة نفوذ الأمير عبد القادر شيئاً فشيئاً، إلى أن اضطر إلى الاستسلام حقناً للدماء، حيث تم نفيه إلى فرنسا واستقر بعدها في دمشق إلى أن توفي.

بعد نفي الأمير عبد القادر، لم يستسلم الشعب الجزائري، وانطلقت عدة ثورات شملت مناطق مختلفة من الأراضي الجزائرية، ورغم انتهاج فرنسا سياسة همجية ضد الشعب الجزائري قائمة على الإبادة والقتل الجماعي، إلا أنها لم تتمكن من إخماد الثورات، فرغم فتكها بـ 300 قبيلة وقرية في بلاد القبائل الصغرى سنة 1853، انفجرت الثورة في بلاد القبائل الكبرى سنة 1857، تلتها عدة ثورات كثورة المقراني وبوعامة سنة 1881، فضلا عن استمرار الحروب في الصحراء، وبذلك لم يتوقف النضال الجزائري، إلا مع مطلع القرن العشرين، تحت ضغط الظروف التي عاشها الشعب الجزائري والتي أجبرتهم على وقف نشاطهم فترة من الزمن، حتى يتمكنوا من استعادت عافيتهم ويستأنفوا مرحلة جديدة من النضال بعد الحرب العالمية الأولى.

⇐ فرض الحكم العسكري على الجزائر 1830-1870 :

خضعت الجزائر لإدارة عسكرية مباشرة، إذ بادر الجنرال بورمون bourmont بإنشاء لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية، لكنها عجزت عن انجاز المهام الموكلة لها، وعلى إثر ذلك أنشأ القائد الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر كلوزيل Clauzel (أول جنرال يعيّن حاكما عاما للجزائر) لجنة جديدة متخصصة في العدالة والداخلية والمالية، إلا أنها بدورها لم تجدي نفعا بسبب الفوضى التي كانت تعم فرنسا. وفي ضوء احتكار القادة العسكريين للسلطة أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما ملكيا يفصل الشؤون المدنية عن العسكرية، وبذلك أضحت الشؤون الجزائرية تدار من قبل:

- ⇐ المسؤول الإداري والمالي المدني، المعيّن من قبل رئيس مجلس الوزراء.
- ⇐ رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا، المسؤول عن العمليات العسكرية وحفظ أمن وأملاك فرنسا في إفريقيا.
- ⇐ مجلس الإدارة، الذي يترأسه رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا وينوب عنه المسؤول الإداري والمالي المدني، كما يضم بعض الشخصيات العسكرية والمدنية.

غير أن إصرار العسكريين الفرنسيين على منع المدنيين من التدخل في الشؤون الجزائرية وإبادة الجزائريين، دفع بالحكومة الفرنسية في 1833/07/07 إلى إنشاء اللجنة الإفريقية التي اقترحت في 1833/11/09 الاحتفاظ بالجزائر وتسميتها بالممتلكات الفرنسية في إفريقيا، كما أكدت اللجنة الثانية الموسعة التي تم انشاؤها في 1833/12/12، على ضرورة بسط السيادة الفرنسية على كامل الأراضي الجزائرية واستغلال مواردها، وقد ترتب عن التوصيات التي قدمتها استحداث منصب الحاكم العام 1834 المسؤول عن الشؤون المدنية والعسكرية وإشراك ممثلين جزائريين في المجالس البلدية، إلى جانب إعداد ميزانية

خاصة بالجزائر وتقليص عدد أفراد الجيش. وعليه، فقد خضعت الجزائر منذ بداية الاحتلال لنظام حكم عسكري مباشر، تكرر مع تأسيس منصب الحاكم العام المعين من طرف مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الحرب الفرنسية.

بناء على ذلك، اسندت الحكومة الفرنسية لوزارة الحرب الفرنسية مهمة تسيير وإدارة الجزائر، بما يحقق مصالح القادة العسكريين والغزاة الأوروبيين المتعطشين لنهب خيرات البلاد، وفي إطار إقامة إدارة قوية تتحكم في زمام الأمور، يقوم الحاكم العام بتعيين كبار الموظفين الممساعدين له (المسؤول الإداري المدني المحرك الرئيسي للإدارة الاستعمارية النائب العام المسؤول عن القضاء والقضاة، المدير المالي المشرف على إعداد الميزانية وجمع الضرائب والأمر بالصرف)، إلى جانب مجلس الإدارة الذي يعد السلطة العليا لاتخاذ القرارات الجماعية وتحديد سياسة فرنسا في الجزائر، بشرط موافقة وزارة الحربية الفرنسية أو إبداء رأيها قبل الشروع في تنفيذها.

بعد اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا، اتجهت السياسة الفرنسية إلى إرساء تنظيم إداري مماثل للنموذج الفرنسي، توج بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات (الجزائر، وهران، قسنطينة)، وبذلك تقلصت صلاحيات الحاكم العام وتعززت هيمنة السلطة المركزية في باريس على تسيير شؤون الجزائر، كما تم تعيين عدة مدراء متخصصين في الشؤون الداخلية، الأشغال العمومية، المالية التجارة، وكيل للجمهورية جميعهم تحت إشراف مدير للشؤون المدنية.

في عام 1848، شهدت الجزائر تحولا سياسيا هاما، تزامنا مع الثورة الفرنسية، التي شارك المستوطنون الفرنسيون فيها وطالبوا بالاندماج الرسمي للجزائر في فرنسا وتمثيلها في البرلمان، وقد تكللت جهودهم بالنجاح، حيث حصلوا على أربعة مقاعد في البرلمان، وأقر دستور 4 نوفمبر 1848 أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية.

بعد انتخابه رئيسا للجمهورية في ديسمبر 1848، سعى لويس نابليون بونابرت إلى التخلص من أعدائه، وحشد مختلف الفئات الاجتماعية (الفلاحين، العمال، التجار)، بهدف إرساء الاستقرار وضمان دعم مؤسسات الدولة، كما حرص على كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدولة. غير أنه أنهى النظام الجمهوري عام 1852 وأعلن قيام الإمبراطورية الثانية، واستمر حكمه حتى عام 1870، عندما هزم في معركة سيدان وتم اعتقاله على يد بروسيا.

لقد، أعطى لويس نابليون انطبعا لدى الأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد اندماجها في فرنسا، غير أنه كان في الواقع يسعى إلى توطيد سلطته، فأنهى دور الجيش العسكري بعد الاستيلاء على بلاد القبائل، ووضع حدا لوزارة الحربية المشرفة على الشؤون الجزائرية،

معلننا الانتقال إلى إدارة مدنية عام 1857. وتحقيقا لذلك أنشأ وزارة خاصة للإشراف على الشؤون الجزائرية، تحل محل الحاكم العام، مهمتها توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر وإخضاعها لسلطة مركزية موحدة، إلى جانب إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر.

سنة 1860 قرر نابليون الثالث إلغاء وزارة الجزائر- بسبب فشلها في انتهاج سياسة واضحة، والصراع المستمر بين مؤيدي التخلص من النظام العسكري وإنهاء مهام المكاتب العربية وبين الراغبين في الإبقاء على سلطة مركزية قوية في الجزائر خادمة لمصالح المعمرين -، وإعادة منصب الحاكم العام. لقد تميزت سياسة نابليون الثالث بالميوعة، فلم تتحقق سياسة إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات على أرض الواقع، وكل ما تتحقق هو تمكين القادة العسكريين من التصدي لرجال المقاومة الجزائرية، وتمكين المعمرين من تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدالها بهياكل فرنسية.